عبد المنعم علي عيسى

في كيان العدو.. «حروق» من الدرجة الثالثة

مثّل الائتلاف الذي قامت عليه حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأخيرة تركيبة هي الأكثر تطرفاً، والأكثر عنصرية، من بين التركيبات التي حكمت بها أي وزارة سابقة منذ أن انغرس ذلك الكيان في النسيج المتعب للمنطقة في أيار من عام ١٩٤٨، الأمر الذي كان «يبشر» بحقول ألغام مرجحة للانفجار في أي لحظة، وهذه وإن كانت ذات تأثيرات داخلية بالدرجة الأولى إلا أن شرارها قد يتسع ليطول المحيط الذي شكل على الدوام ساحة «تنفيس» لحكومات الاحتلال تستخدمها كلما بلغ الاحتقان حداً من الصعب تفريغه بأدوات داخلية، وفي غضون مرحلة الأشهر القليلة من عمر تلك الحكومة كان من الواضح أن «اليمين» المتطرف ومعه «أتباع التلمود» الذين يغرفون من «الأساطير» بدرجة أكبر من الحقائق لبناء أيديولوجياتهم، ثم سياساتهم، يزدادون عدداً وقوة، الأمر الذي يهدد بحدة الانقسامين، الأفقي والعمودي، في «المجتمع» الإسرائيلي الذي يعاني أصلاً من تناقضات بنيوية عدة تغوص في تركيبته، والفعل، أي زيادة الأثر المتولد عن تبني الأساطير، سوف يكون من شأنه تعميق التناقض، القائم أصلاً، بين تركيبة عسكرية – تكنولوجية متطورة، ونظيرة لها ثقافية – مجتمعية تبدو متخلفة بل تميل أيضاً للسير نحو منحدرات لا قيعان لها في هذا الاتجاه الأخير.

عاش «المجتمع» الإسرائيلي ليلة الأحد – الإثنين ٢٥ – ٢٦ آذار الماضي ليلة عصيبة على وقع إصرار الائتلاف الحكومي على المضي قدماً في مشروع «التعديلات القضائية» التي وصفتها العديد من الصحف، وكذا التيارات والأحزاب، على أنها تمثل «انقلاباً يطول إحدى أهم ركائز المجتمع»، وهو ما دفع بشرائح المؤيدين لهذي الأخيرة نحو تأجيج احتجاجاتهم التي وصلت ذروتها في الليلة الآنفة الذكر، وفي السياق بدا أن تلك الاحتجاجات مهيأة للتصاعد بشكل ينذر بدخول «الكيان» في مرحلة شلل سوف يحتاج التعافي منها إلى وقت غير معلوم، ناهيك عن أنها تنذر أيضاً باحتمال وقوع صدامات أعنف من تلك التي حدثت بما يهدد فعلاً، أو هو يمثل الشرارة لاندلاع «حرب أهلية» على وقع تراكمات عدة كان من الواضح أنها قد تنفجر في ظل انتهاج الحكومة نهج التصعيد خياراً للهروب من الاستحقاقات المتعددة في شتى الاتجاهات، ولربما يعكس الفعل ميلاً عند «الذات الجمعية» اليهودية بتبني ذلك النهج لأنه يوقظ فيها إحساساً يفضي من حيث النتيجة إلى دوام حالة «التحفز» التي تمثل هنا ضمانة للوجود أو البقاء في ظل محيط مضطرب يرى فيها كياناً يعتاش على أزماته.

يشير السلوك الذي انتهجه رئيس حكومة الاحتلال في مواجهة الأزمة إلى هشاشة التوازنات القائمة في «المجتمع» الإسرائيلي وكذا إلى هشاشة سطحه السياسي المتمثل بالائتلاف الذي يقوده، فهو وإن أعلن تراجعه عن «التعديلات القضائية» لكنه وعد مناصريه بأن يكون التراجع «مؤقتاً» لحين فراغ الشارع من شحناته، الأمر الذي يمكن تلمسه من خلال التصريحات التي أطلقها وزير الأمن إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموترتش، في أعقاب ذلك التراجع والتي قال فيها الاثنان، كل على حدة، إنهما حصلا على وعود بتمرير التعديلات مع بدء الدورة الصيفية لـ«الكنيست» التي ستبدأ بعد عطلة هذا الأخير الشتوية ٣٠ نيسان الجاري، والفعل وإن نجح في سحب الشرارة من فتيل الشارع لكنه لم يستطع أن يفعل كذلك من أوساط الكتل التي تعارض «المساس بالتوازنات التي بني عليها المجتمع» وفقاً لتقرير نشرته جريدة «يديعوت احرونوت»، حتى إن محرر الشؤون العسكرية فيها قال: «حان الوقت لأن يبلغ نتنياهو الجمهور الإسرائيلي ليس فقط عن صحته الجسدية، ولكن أيضاً عن حالته العقلية، بما في ذلك الحبوب التي يتناولها، ومن حق المواطنين أن يعرفوا تحت تأثير ماذا يقع رئيس حكومتهم»، وهذا يعني أن ملف الأزمة لم يطوَ، لكنه تأجل إلى حين تمايز المواقف الذي من المنتظر له أن يحدث مطلع حزيران المقبل.

الأزمة التي يمر بها كيان الاحتلال غير مسبوقة، ولا يمكن النظر إلى التظاهرات التي اجتاحت الكيان قبل أيام على أنها احتجاجات فقط على «التعديلات القضائية» التي تنوي حكومة نتنياهو تمريرها على الرغم من أهمية فعل كهذا بالنسبة لمجتمع نضجت طبقاته حيث استقرت العلاقة بينها، ما يعني أن «التعديل» سوف يكون مخلاً بتلك التوازنات وخصوصاً إذا ما كانت الدوافع تطول «الشخصي» و«الفئوي» الأمر الذي أشارت العديد من التيارات والأحزاب إليهما على أنهما يقعان على رأس الدوافع الكامنة وراء تلك التعديلات، حتى إن زعيمة حزب «العمل» المعارض ميراف ميخائيلي وصفت خطاب نتنياهو الذي احتوى تراجعه عن مشروعه بأنه «مليء بالأكاذيب والتحريض، ويجب ألا نقع في فخه»، وأضافت إن ما فعله هذا الأخير لا يعدو أن يكون «حقنة تحت الجلد» يريد من خلالها شراء الوقت «للإيغال في مشروع السيطرة على مؤسسات الدولة وإحكام قبضته عليها»، والراجح أن توصيف ميخائيلي دقيق لأنه يتقاطع مع مشروع «يهودية» الدولة الذي بات دعاته هم ركائز حكومته الأخيرة.

كنتيجة يمكن القول إن مشروع «يهودية» الدولة وملحقاته، التي من بينها مشروع «التعديلات القضائية»، قد أحدث خللاً في علاقات الكيان الخارجية التي تلعب الدور الأكبر في استمراره، لكن تأثيراته الأمضى، كما تشير احتجاجات ٢٥ – ٢٦ آذار، ستكون في الداخل كما يبدو، وإذا ما كان التراجع قد نجح في نزع مؤقت لشرارة الانفجار فإن العودة عنه، أي عن التراجع الذي سيحصل حتما صيف هذا العام، سيقود نحو مزيد من الاشتعال ما دام «الكرم» بات مليئاً بحطب لا يحتاج إلى الكثير من الشرار.

قد تستحق عقدة «الثمانية عقود» التي طرحها العديد من منظّري الكيان، وكذا العديد من ساسته، الكثير مما يدور حولها وتستحق أيضاً الكثير مما سيدور.

اعتماد قرارين في «حقوق الإنسان» طالبا إسرائيل بوقف انتهاكاتها بحق أهلنا في الأراضي المحتلة

سورية: حقنا في استعادة كامل الجولان لا يخضع للتفاوض ولا يسقط بالتقادم

اعتمد مجلس حقوق الإنسان في جنيف أمس بالأغلبية مشروعي القرارين المعنونين: «حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل» و«المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل»، طالب فيهما كيان الاحتلال الإسرائيلي بوقف انتهاكاته الممنهجة بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل وفي فلسطين المحتلة.

وفي بيان قبل التصويت على مشروعي القرارين أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد أن الاعتداءات الإسرائيلية الإرهابية المتكررة التي تستهدف سورية ما هي إلا استمرار للنهج الإجرامي للكيان الإسرائيلي تجاه شعوب ودول المنطقة، ولن تحجب هذه الاعتداءات حقيقة أن الجولان كان وسيبقى بوصلتنا إلى أن ننال حقنا في الاستعادة الكاملة لكل حبة من ترابه المحُتل، فهذا الحق لا يخضع للتفاوض أو المساومة ولا يسقط بالتقادم، ولن تُغير فيه كل الإجراءات الإسرائيلية الباطلة شيئاً، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

ولفت علي أحمد إلى أن كل تلك الإجراءات بما في ذلك ما يسمى قرار ضم الجولان هي إجراءات ملغاة وباطلة وليس لها أي أثر قانوني وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

وأعرب علي أحمد عن شكر سورية لوفد باكستان على تقديمه مشروعي القرارين المعروضين على المجلس تحت البند السابع من جدول الأعمال، وكذلك للدول التي رعتهما.

وقال علي أحمد: «ستة وخمسون عاماً مضت على احتلال الجولان السوري ولا تزال الانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق أبنائه مستمرةً من خلال ممارسات وسياسات تمييزية وعنصرية تطول كل حقوقهم الأساسية.. وتتواصل من دون هوادة خطوات سلطات الاحتلال لتكريس قراره غير القانوني بضم الجولان، وتأتي في مقدمتها سياسات الاستيطان الاستعمارية، وسرقة الأراضي والممتلكات، ونهب الموارد الطبيعية، وتغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وتهجير أبنائه واستهداف هويتهم الثقافية».

وبين مندوب سورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن اعتماد المجلس لمشروع القرار المعنون «حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل» أقل ما يمكن أن يقوم به المجلس تنفيذاً لمسؤوليته بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولمواجهة حالة فريدة من الانتهاكات طويلة الأمد للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وما تحمله من أثر تراكمي على مختلف جوانب حياة أبناء الجولان السوري المحتل.

وأوضح علي أحمد أن الأسس القانونية الواضحة والراسخة التي يقوم عليها مشروع القرار تدحض محاولات استهدافه من بعض الدول، شأنه شأن كل المسائل المندرجة ضمن البند السابع، وتُفند مزاعمها الواهية التي لا تخرج عن كونها ازدواجية معايير فاضحة، وتشجيعاً للاحتلال على مواصلة جرائمه وإطالة أمدها، وكسراً لهيبة القرارات الدولية التي طالبت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ووقف الانتهاكات بحق أبنائه.

وأكد علي أحمد أن تصاعد حجم وخطورة الانتهاكات المرتبطة بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل يؤكد أهمية مشروع القرار المعنون «المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل» كأداة لرصد هذه الانتهاكات الجسيمة وتسليط الضوء على أوجه عدم قانونيتها، وتذكير الدول بالتزاماتها المتصلة بعدم الانخراط بأي نشاط من شأنه أن يُطيل أمدها.

وقال: «نُجدد دعمنا الكامل لولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وندعو إلى تمكينها من الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وإلى الجولان السوري المحتل لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها».

وكالات

مجلس حقوق الإنسان في جنيف أمس (عن الانترنت)

٤٠ لاجئاً سورياً يواجهون الترحيل لدخولهم بطريقة غير شرعية إلى تركيا

ألقت سلطات الإدارة التركية القبض على ٤٠ لاجئاً سورياً دخلوا أراضيها بطريقة غير قانونية إلى ولاية كلس من الحدود السورية، وبدأت بإجراءات ترحيلهم.

وقالت صحيفة «حرييت» التركية إن «قوات الدرك ألقت القبض على ٤٠ لاجئاً في كلس، دخلوا إلى تركيا بشكل غير قانوني من الحدود السورية»، وذلك بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

جاء ذلك، خلال قيام فرق «قيادة الدرك» بدوريات على خط الحدود السورية، حيث ضبط الأشخاص بعد دخولهم البلاد من قرى كاراجورون وكالبورسيت وجيلديروبا وأوغورلار وجانغالي في منطقة البيلي، بحسب الصحيفة التي ذكرت أن السلطات الأمنية سلّمت اللاجئين إلى إدارة الهجرة بالولاية لبدء إجراءات ترحيلهم.

وفي آذار الماضي، ذكر موقع «حرييت» التركي أن قوات حرس الحدود التركية (الجندرما) أوقفت ٣٠ لاجئاً سورياً، بينهم نساء وأطفال، عبروا الحدود السورية التركية في ولاية كلس جنوبي البلاد، وسلمتهم إلى إدارة الهجرة التركية في الولاية من أجل ترحيلهم.

وغالباً ما يتعرض اللاجئون السوريون للاعتداء والضرب المبرح على يد حرس الحدود التركي (الجندرما) والتي تصل أحياناً إلى حد القتل المتعمد.

ففي ١٢ آذار الماضي، ضجت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي بالحديث عن تعرض ٨ لاجئين سوريين حاولوا دخول تركيا، إلى الضرب المبرح على يد الجندرما.

وحينها قالت الصفحات: إن «أحدهم فارق الحياة متأثراً بإصابته، في حين أن اثنين آخرين معرضون لخطر البتر في الأعضاء نتيجة الجروح الشديدة».

وأضافت إن باقي من تم إمساكه من اللاجئين السوريين قد أصيب بكسور في العديد من أنحاء الجسم نتيجة الضرب بأدوات حادة.

كما نشرت صوراً لشاب متوفى وآخرين تظهر عليهم علامات الضرب الشديد بجميع أنحاء جسدهم، فيما البعض منهم قد كُسرت يده أو قدمه.

وكالات

مقتل ثلاثة متزعمين من فصيل موالٍ لتركيا في رأس العين

الجيش يكبد «النصرة» خسائر فادحة في «خفض التصعيد».. ويمشط جبل العمور ببادية تدمر

الجيش رد على خروقات تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد وكبده خسائر فادحة بالأفراد والعتاد (عن الانترنت)

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس الرد على خروقات تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد وكبده خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، في حين قضت وحداته على العديد من الدواعش في بادية تدمر، على حين قتل ثلاثة متزعمين من فصيل موالٍ للاحتلال التركي في رأس العين المحتلّة بريف الحسكة الشمالي على يد مجهولين.

وفي التفاصيل، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد» دكت بالمدفعية الثقيلة أمس مواقع لـ«النصرة» في العنكاوي والسرمانية وقسطل البرج والقاهرة في سهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العاملة في ريف إدلب بقصف مدفعي وصاروخي، مواقع للإرهابيين في الفطيرة بريف إدلب الجنوبي، ومحيط معارة النعسان بالريف الشمالي الشرقي.

وأوضح المصدر أن ضربات الجيش المدفعية والصاروخية كبدت الإرهابيين خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، لافتاً إلى أن تلك الضربات جاءت رداً على خروقات «النصرة» المتكررة، لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، واعتدائها فجر أمس بقذائف صاروخية ورشقات من أسلحة رشاشة، على نقاط عسكرية بريف إدلب الشرقي، وهو ما أدى لاستشهاد عنصر من حامية إحدى النقاط.

وفي البادية الشرقية، خاضت وحدات الجيش أمس، اشتباكات مع خلايا تنظيم داعش الإرهابي ببادية تدمر وقضت على العديد من الدواعش خلال تمشيطها قطاعات جبل العمور ببادية تدمر، وأرغمت الناجين على الفرار باتجاه عمق البادية، وذلك حسبما ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، لفت إلى أن وحدات الجيش تواصل تمشيط قطاعات بادية دير الزور الغربية من الدواعش بوتيرة عالية أيضاً.

في المقابل، داهم مسلحون من فصيل ما يسمى «درع الحسكة» التابع لما تسمى «فرقة السلطان مراد» الموالية للاحتلال التركي ليلة أمس بقوة السلاح عدداً من المنازل في علوك والجهفة بريف رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي، على خلفية مقتل ٣ متزعمين من الفصيل، وجرى خلال المداهمة اعتقال ٥ مواطنين من دون معرفة مصيرهم، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأقدم المسلحون حسب المصادر على سرقة أجهزة موبايلات ومصاغ ذهبية، فضلاً عن توجيه عبارات بذيئة بحق النساء بعد أن رفضن دخولهم للمنازل وحاولن منعهم.

وأول من أمس اعترض مسلحون مجهولون الطريق على سيارة تقل متزعمين من فصيل «درع الحسكة» أحد الفصائل التابعة لـ«الجيش الوطني» الموالي لتركيا، وفتحوا نيران أسلحتهم عليهم، ما أدى إلى مقتل ٣ منهم كانوا داخل السيارة، في محيط قرية «العلوك» شرق رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي.

في الغضون، تحدثت المصادر ذاتها عن تصعيد تنظيم داعش الإرهابي عملياته ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، إذ أشارت إلى إصابة مسلح مما يسمى «قوات الدفاع الذاتي» التابعة للميليشيات بإطلاق نار من مسلحين من داعش في بلدة الهرموشية بريف دير الزور الغربي.

من جهة ثانية، ومع تصاعد الفوضى في مناطق نفوذ «قسد»، اندلعت اشتباكات مسلحة، بين متزعم فيما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيات ومتعهد آبار نفطية إثر مشادة كلامية على حاجز في بلدة الشحيل بريف دير الزور الشرقي، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

في خلاف على توزيع مواد الإغاثة وبما يعتبر ضربة قاضية لاستخبارات أردوغان

حظر تجول في أعزاز شمال حلب بعد سقوط قتلى في صفوف فصائل أنقرة

حلب- خالد زنكلو

قتل ٤ مسلحين وجرح ٩ آخرون في مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي ممن يسمى «الجيش الوطني»، الذي شكلته إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المناطق التي تحتلها شمال وشمال شرق سورية، على خلفية خلاف فيما بينهم على توزيع المواد الإغاثية.

وفرضت «السلطات المحلية» في أعزاز أمس حظر تجول مع استمرار الاشتباكات بين مسلحين الفصائل المتناحرة المشكلة لـ«الجيش الوطني»، في ظل انكفاء جيش الاحتلال التركي عن المشهد المأساوي الساخن ووقوفه على الحياد متفرجاً على ما يحدث.

ورأت مصادر معارضة مقربة من فصائل أنقرة في أعزاز لـ«الوطن» أن تطور الأحداث المتسارعة في المدينة وخروجها عن السيطرة بسرعة وخلال أقل من يومين، وجه ضربة موجعة لجهود استخبارات إدارة أردوغان، التي سعت خلال الأشهر الأربعة الماضية عقب سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على مدينة عفرين، مستغله الخلافات بين الفصائل، إلى تشكيل «جيش موحد»، يبدو أنها ذهبت أدراج الرياح.

وأكدت المصادر أنه من المستحيل التأليف بين فصائل «الجيش الوطني» من إدارة أردوغان بسبب تنافر وعدم تجانس مكوناتها الراغبة والساعية إلى ممارسة مزيد من النفوذ وجمع الثروة على حساب سكان المناطق المحتلة، بدليل السقوط المدوي لمحاولات تقريبها من بعضها بعضاً من سيدها ومشغلها التركي، في أعزاز أهم المعاقل الهادئة نسبياً بين المناطق المحتلة.

مصادر أهلية في أعزاز بينت لـ«الوطن» أن حظر التجول المفروض، الذي عطلت بموجبه المدارس والدوائر الخدمية، شهد بعد ظهر أمس خروقات من الفصيلين المتناحرين «عاصفة الشمال»، التي سقط ٣ قتلى في صفوفها، و«الجبهة الشامية»، التي فقدت أحد مسلحيها خلال الاشتباكات العنيفة التي دارت أمس وأمس الأول.

وأشارت إلى أن الاشتباكات الدائرة، دفعت قاطني المخيمات العشوائية عند مستديرة القلعة وفي طرف المدينة، التي سقط فيها رصاص عشوائي، إلى النزوح باتجاه الأرياف والقرى القريبة، ولاسيما بلدة نيارة، خشية امتداد الصراع إلى داخل المخيمات بين المؤيدين لكل من الفصيلين.

المصادر ذكرت أن سبب الخلاف بين فصائل أنقرة وتطوره إلى اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، يعود إلى إطلاق نار من سيارة عسكرية لما يسمى «كتيبة حسانو» على تجمع من أهالي مدينة حيان في مخيم «فريق ملهم» على طريق أعزاز- نيارة خلال شجار فيما بينهم على استلام حصص مواد إغاثية، ولفتت إلى أن قائد السيارة هو شقيق أحمد حسان مدير «فريق ملهم» التطوعي، الأمر الذي قاد الأهالي داخل المخيم إلى إشعال الإطارات وقطع الطرقات ورفع شعارات منددة بـ«الجيش الوطني» ومتزعميه.

وبينت أن استقطاب مسلحي الفصائل ضد بعضها بعضاً واستنجاد أهالي حيان بأقربائهم في فصيل «الجبهة الشامية» ثم تدخل فصيل «تجمع الشهباء» في النزاع، أدى إلى اشتداد القتال ومسارعة فصائل أخرى لمناصرة زملائهم، ومنها «عاصفة الشمال»، تبع ذلك استنفار عسكري واشتباكات دامية وفرض حظر التجوال.

إلى ذلك وفي إطار الفلتان الأمني في المناطق التي تحتلها تركيا، اغتال مسلحون من بلدة عنجارة الواقعة بريف حلب الغربي تقلهم سيارة دفع رباعية، أحد النازحين من مدينة دير الزور داخل مخيم دير بلوط في ناحية جنديرس جنوب غرب مدينة عفرين شمال حلب من دون أن يتدخل عناصر ما يسمى «الشرطة العسكرية» المسؤولون عن حماية المخيم.

مقتل النازح في المخيم دفع بقاطني المخيم إلى قطع الطرقات بإطارات مطاطية مشتعلة، مطالبين بحقوق المهجرين ومحاسبة الجناة.

كما توجهت مجموعة من سكان المخيم إلى بلدة أطمة بريف إدلب الشمالي للمطالبة بدخول «هيئة تحرير الشام» التي يتخذها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له إلى المنطقة.

بحث وبوريل المبادرة الأردنية لحل الأزمة

الصفدي: انخراط عربي سوري مباشر وفق منهجية الخطوة مقابل الخطوة

بحث وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، خلال لقائه أمس الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الوضع في سورية، وضرورة الحل السياسي فيها.

وحسب ما ذكرت وكالة «بترا» الأردنية، بحث الصفدي وبوريل، المبادرة الأردنية لحل الأزمة السورية عبر انخراط عربي سوري مباشر وفق منهجية الخطوة مقابل الخطوة، وبما يضمن إنهاء الأزمة ومعالجة تبعاتها الإنسانية والأمنية والسياسية ويحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها ويلبي طموحات شعبها.

وشدد الصفدي على استحالة استمرار الوضع الراهن في سورية، والتعامل مع الأزمة عبر مقاربات تستهدف إدارتها لا حلها.

كما شدد الصفدي وبوريل على ضرورة استمرار الدعم الدولي للاجئين وللدول المستضيفة، واستعرضا التحضيرات الجارية لعقد ما يسمى «مؤتمر بروكسل» السابع حول دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي في حزيران من العام الحالي في بروكسل.

وكالات

موسكو: المشاركون في «الرباعية» عرضوا مواقفهم بصراحة واتفقوا على مواصلة الاتصالات

سوسان: لم نرَ مؤشرات إيجابية.. وإعلان تركيا الانسحاب والبدء به هو المدخل لإعادة التواصل

من الاجتماع الرباعي لمعاوني وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا في موسكو (سانا)

أكد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى الاجتماع الرباعي معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان أن إعلان تركيا رسمياً وبشكل لا لبس فيه أنها ستسحب قواتها من الأراضي السورية كافة، والبدء بشكل فعلي بالانسحاب من هذه الأراضي هو «المدخل لإعادة التواصل بين البلدين»، لافتاً إلى أنه «لم نرَ حتى الآن أي مؤشرات إيجابية بخصوص انسحاب القوات التركية من سورية أو بخصوص محاربة الإرهاب والقضاء عليه».

سوسان وفي كلمة أمام الاجتماع الرباعي لمعاوني وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا الذي انعقد أمس في مقر وزارة الخارجية الروسية بموسكو، أوضح أن سورية تعرضت لحرب إرهابية غير مسبوقة بتخطيط ودعم كامل من دول غربية وإقليمية وعربية، حيث جاء الإرهابيون الأجانب إليها من أكثر من مئة دولة حسب تقارير الأمم المتحدة، وللأسف كان ذلك عبر دول الجوار، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وشكر سوسان الأصدقاء الروس والإيرانيين على مساعدتهم القيمة لسورية في مواجهة هذا الإرهاب، وبالوقت نفسه لفت إلى أنه لا نستطيع أن نغفل أن دولاً أخرى استغلت الوضع الذي خلقته هذه الحرب لإرسال قواتها بشكل غير شرعي إلى سورية والتواجد على أراضيها من دون أي دعوة أو تنسيق مع الحكومة الشرعية هذا إضافة إلى تقديم الدعم إلى الإرهابيين.

وشدد على أن التوصيف القانوني للتواجد العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية سواء في شمال شرق سورية أو في شمال غربها ومن قبل أي كان، واضح للغاية، فهذا التواجد ينتهك أحكام القانون الدولي ويخالف مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما يتعارض مع علاقات حسن الجوار والمبادئ الناظمة للعلاقات السلمية بين الدول ومع كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية، مشيراً إلى أنه لا توجد أي أحكام قانونية دولية تعطي الحق لأي دولة أن تنتهك سيادة الدول الأخرى أو أن تتدخل عسكرياً في أراضيها دون موافقة الدولة المعنية، وذلك تحت أي ذريعة كانت بما في ذلك محاربة الإرهاب.

وأضاف: إن وجود أي خطر إرهابي يفرض عملياً وقانونياً التعاون والتنسيق مع الدولة المعنية لمواجهة ذلك، وقد عبرت سورية مراراً وتكراراً عن استعدادها لمثل هذا التعاون طالما أنه يتم في إطار احترام سيادتها ووحدة أراضيها، مشدداً على أن سورية لا تنظر إلى الخلف بقدر ما تنظر إلى الأمام، وهي مع الحوار ومد جسور التواصل مع كل الدول حتى تلك التي كان لها أدوار سلبية خلال سنوات الأزمة، وذلك بناء على ثوابتها الوطنية وانطلاقاً من حرصها على مصالح الشعب السوري وسعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة المتفجرة، وبناء أفضل العلاقات مع الدول المجاورة بما يخدم مصالح شعوبها، وهذا بالطبع يشمل تركيا التي تجمعنا بها حدود مشتركة طويلة حيث أكدت حادثة الزلزال التي ضربت سورية وتركيا في السادس من شباط الماضي أن السياسة لا يمكن أن تلغي حقائق التاريخ والجغرافيا أو المصالح المشتركة أو عمق الترابط بين الشعبين الصديقين السوري والتركي.

وأكد سوسان أن سورية تعاملت بإيجابية وانفتاح مع جهود الأصدقاء الروس والإيرانيين الرامية إلى إعادة التواصل بين سورية وتركيا، ولكن الوصول إلى هذا الهدف له ظروف ومتطلبات موضوعية يجب توفرها، ويجب أن تكون هناك إرادة حقيقية وحوار جاد للوصول إلى ذلك، ومن الواضح أن أول هذه الظروف والمتطلبات هو الالتزام الكامل بسيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها، وأن يتم البدء فوراً بتطبيق هذا المبدأ الأساسي بشكل فعلي على أرض الواقع، مشيراً إلى أن هذا المبدأ يبقى من دون معنى حقيقي إن لم يترجم ويجسد بالبدء بانسحاب كل القوات الأجنبية غير الشرعية من الأراضي السورية بما في ذلك القوات التركية، وعدم عرقلة جهود الدولة السورية في إعادة بسط سلطتها على كل أراضيها بما فيها المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون، والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، وعن تقديم الدعم والحماية للمجموعات الإرهابية في سورية وخاصة في منطقة إدلب التي باتت تشكل خزاناً ومحمية للإرهابيين على الأراضي السورية ما يهدد الأمن والاستقرار ويعرض حياة المدنيين هناك للخطر.

وقال: «لم نرَ حتى الآن أي مؤشرات إيجابية بخصوص انسحاب القوات التركية من سورية أو بخصوص محاربة الإرهاب والقضاء عليه في شمال غرب سورية وبالأخص في منطقة إدلب وإعادة بسط سلطة الدولة على هذه المنطقة، لا بل إن تركيا لم تلتزم حتى بالتفاهمات التي تم التوصل إليها في إطار أستانا أو مع الجانب الروسي» معرباً عن استعداد سورية للتنسيق مع الأصدقاء الروس والإيرانيين ومع الجانب التركي حول مختلف الجوانب العملية المتعلقة بانسحاب قواته من الأراضي السورية بما فيها دخول قوات الجيش العربي السوري إلى المناطق التي ستنسحب منها هذه القوات لضمان إتمام هذه العملية بشكل سلس وعدم سيطرة المجموعات الانفصالية أو الإرهابية عليها.

واعتبر سوسان أن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره حتى القضاء النهائي عليه تمثل مصلحة مشتركة للجميع سواء كان هذا الإرهاب متمثلاً بداعش و«جبهة النصرة» والتنظيمات والمجموعات المرتبطة بهما أو المتحالفة معهما أو بحزب العمال الكردستاني والتنظيمات والمجموعات المرتبطة به، ولا يمكن أن تكون محاربة الإرهاب انتقائية فمن جهة نطالب بمحاربة حزب العمال الكردستاني الإرهابي وفي الوقت نفسه تتم حماية أو التغاضي عن داعش و«جبهة النصرة» وغيرهما خاصة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، فكل هذه التنظيمات الإرهابية تشكل خطراً على سورية وعلى الدول الأخرى وتجب محاربتها والقضاء عليها في كل المناطق مع بسط سلطة الدولة السورية على هذه المناطق.

وأشار إلى أنه من المعروف أن السياسات الخاطئة التي قامت بها بعض الدول منذ بداية الأزمة بهدف إضعاف الدولة السورية هي التي أدت إلى وجود ميليشيات وكيانات ذات نزعة انفصالية في شمال شرق سورية، وهي التي خلقت وضعاً أمنياً غير مستقر وغير مضبوط في تلك المنطقة سواء بالنسبة لسورية أو لتركيا، وعليه من الطبيعي أن معالجة هذا الوضع الناشئ تتطلب أولاً وقبل كل شيء إعادة الأوضاع في شمال شرق وشمال غرب سورية إلى ما كانت عليه وإلا فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة، مضيفاً: إن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وبما يشمل انسحاب كل القوات غير الشرعية وإعادة بسط سلطة الدولة السورية على كل أراضيها وهو الأمر الذي سيفتح الباب للتنسيق والعمل المشترك لمواجهة المخططات والكيانات الانفصالية في شمال شرق سورية وكذلك معالجة المشاكل الأمنية المشتركة ذات الصلة بما في ذلك العمل على ضبط الحدود المشتركة واتخاذ تدابير مشتركة لمنع التهريب وتسلل الإرهابيين عبرها.

وأوضح سوسان أن مسؤولية ضبط الحدود بين الدول المتجاورة هي مسؤولية مشتركة وهي تتم بالتعاون لا بالإجراءات الأحادية التدخلية أو غير الشرعية، كما أن محاربة الإرهاب لا تتم بانتقائية أيضاً، لافتاً إلى أنه في إطار ما سبق يمكن التعاون في موضوع عودة اللاجئين السوريين من تركيا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية وهذا الأمر يتطلب العمل على توفير المتطلبات والبيئة اللازمة لذلك، بما فيها تحقيق الأمن والاستقرار عبر بسط سلطة الدولة على أراضيها وتهيئة البنى التحتية والتمويل اللازم، والجانب السوري مستعد لاتخاذ الإجراءات التي تقع على عاتقه بناء على ذلك.

وأشار سوسان إلى أن كل الجوانب المتمثلة أساساً في موضوع الانسحاب التركي من الأراضي السورية وبإنهاء أي وجود إرهابي في سورية وبإعادة بسط سلطة الدولة السورية على هذه الأراضي هي جوانب تتسق مع القانون الدولي ومع البيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات أستانا، وهي جوانب عملية وواقعية ومتطلبات موضوعية محلية لإعادة التواصل بين سورية وتركيا، بما يصب في تحقيق مصالح البلدين وتلبية تطلعات شعبيهما الصديقين، مضيفاً: إذا كان الجانب التركي جاداً فعلاً في تصحيح العلاقة مع سورية وفي احترام سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية فلا أعتقد أنه سيكون هناك صعوبة في التجاوب مع ما نطرحه، وهو الأمر الذي سيفتح الباب لمختلف مجالات التنسيق والتعاون التي تستجيب لهواجس البلدين وتحقق مصالحهما المتبادلة.

بدورها الخارجية الروسية، ذكرت في بيان وفق الإعلام الرسمي السوري أن المشاركين في الاجتماع الرباعي عرضوا مواقفهم بصورة مباشرة وصريحة واتفقوا على مواصلة الاتصالات.

وأشارت إلى أن المشاورات الرباعية على مستوى معاوني وزراء خارجية روسيا وإيران وسورية وتركيا بحثت مسائل الإعداد للقاء بين وزراء خارجية هذه الدول.

ولم تنشر أو ترشح حتى ساعة إعداد هذا التقرير أي معلومات عن كلمات الوفود الأخرى خلال الاجتماع.

وفي بداية الاجتماع الذي جرى في غرف مغلقة بعيداً عن وسائل الإعلام حسب ما ذكرت وكالة «الأناضول» ألقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كلمة الافتتاح، في حين يشارك فيه الممثل الخاص للرئيس فلاديمير بوتين في الشرق الأوسط والدول الإفريقية ميخائيل بوغدانوف ممثلاً لروسيا، ومستشار الشؤون السياسية لوزير الخارجية علي أصغر حاجي ممثلاً عن إيران، على حين يرأس الوفد التركي نائب وزير الخارجية بوراق أكجابار.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

مقاربات سياسية.. وتموضع إرهابي

يوحي المشهد العام لمجريات الأحداث في المنطقة، بأن ربيع المنطقة لن يكون كسابقه في السنوات الماضية، وبأن أجواء ساخنة سوف تسيطر عليه بشكل لافت، وذلك مع التطورات المتسارعة التي تشهدها سورية والمنطقة، لجهة الاستدارة العربية نحو دمشق، ومساعي كل من الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني لنسف طريق الوصول إلى العاصمة السورية، سواء الواصلة مع العواصم العربية أو أنقرة، حيث تسعى الإدارة التركية جاهدة وتسابق الوقت لطرق أبوابها قبل فتح صناديق الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الداخل التركي، ربيع قد يزيد من سخونة أجوائه ردة فعل الاحتلال الأميركي بعد حصاره في قواعده اللاشرعية شمال شرق البلاد، ورفع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي من عملياته الانغماسية والإرهابية ضد الجيش العربي السوري والمناطق المحررة، بعد تلمسه رأسه على خلفية تخوفه من أن يكون كبش فداء تقدمه أنقرة على مذبح التقارب مع دمشق.

الحراك العربي على طريق دمشق الدبلوماسي.. ومساعي رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان للوصل إلى عتباتها، تؤكد أن سورية والمنطقة على أبواب مرحلة جديدة؛ تشبه في ملامحها فترة ما قبل ٢٠١٠ وبداية الحرب الإرهابية عليها، وبأن ثمة مراجعات بدأت بالارتسام في عمق سياسات من تورط أو قرأ خطأً بأن ما خطط لسورية على أنه ربيع يمكن أن يثمر خيراً لشعبها وللمنطقة؛ لم يكن إلا سراباً، وورقة في مخطط عدواني يستهدف سورية في بنيانها ودورها، حيث عمل الغرب الاستعماري على إيهام الجميع أن ذاك «الربيع» يمكن أن يثمر «حرية وديمقراطية»، حراك يؤكد أن تلك الدول بدأت بقراءة وبمقاربة جديدة لحقيقة الوضع، وبدأت بتمزيق أوراقها الدبلوماسية إزاء سورية طوال اثنتي عشرة سنة مضت، في مشهدية تؤكد عودة الأمور، سياسياً، إلى ما قبل تلك القراءات الخاطئة، وليعود العالم العربي إلى سورية، وتركيا جارة كما كانت ولتبدأ في البحث عن حل لعقدة شدت وثاقها بيديها، وأزمة باتت في قلبها، بعد أن كانت رأس حربة في صناعتها على مدى سنوات الحرب الإرهابية الاثني عشرة عاماً على سورية.

تبرز في مشهدية الأحداث الحالية أربع صور رئيسة، أولها عودة العرب إلى سورية، وثانيها التطبيع التركي مع سورية، وثالثها الهستيريا الأميركية الإسرائيلية وردة فعلهما إزاء التعافي السوري، ورابعها حراك الإرهاب من جديد في مناطق إدلب.

الصورة الأولى برز فيها حديث وسائل الإعلام الأميركية، عن لقاء محتمل بين الرئيس بشار الأسد ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي قبل نهاية الشهر الحالي، وقرب قيام وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان بزيارة دمشق وتسليم الرئيس الأسد دعوة رسمية لحضور القمة العربية في ١٩ الشهر المقبل، ليضع ذلك إذا ما تم، نهاية القطيعة بين العرب وسورية، وعودة التضامن العربي والعمل المشترك إلى سابق عهده، ليصب ذلك بشكل أو آخر في مصلحة الجميع.

في الصورة الثانية شكل الاجتماع الرباعي لنواب وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا في موسكو، نقطة مفصلية في العلاقات السورية–التركية، لمجرد الجلوس على طاولة دبلوماسية، بعد أن كانت تصر الإدارة التركية على رحيل جميع أركان الحكومة السورية، لتشكل تلك النقطة بداية إعلان هزيمة المشروع التركي في سورية، بانتظار إعلانها سحب قواتها المحتلة من جميع الأراضي السورية، ووقف دعم الإرهاب، وعدم التدخل بشؤون سورية الداخلية، وهذه هي الثوابت السورية، ليتم السير بخطا أكبر وأسرع على طريق التطبيع، إن كانت الإدارة التركية جادة في ذلك، وليس الاجتماع لدواع انتخابية، سورية غير معنية به نهائياً، الأمر الذي شدد عليه نائب وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان خلال لقائه الوفدين الروسي والإيراني بالقول: «ضرورة إنهاء الوجود التركي غير الشرعي على الأراضي السورية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله».

اكتمال الصورتين السابقتين يدفع إلى بلورة الصورة الثالثة، وليبقى السؤال ثم ماذا بشأن الاحتلال الأميركي، ووجوب انسحابه من جميع الأراضي السورية؟ السؤال عن ذلك بات حقيقة تقض مضاجع قادة الإدارة الأميركية، ليقينهم أن عودة العرب وأنقرة إلى دمشق، يفضي بالضرورة إلى خروج جميع القوات الأجنبية غير الشرعية من سورية، هذا الأمر كان السبب الرئيس في دعوات الإدارة الأميركية المتكررة إلى عدم التطبيع أو التقارب مع دمشق، ليخرج منسق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي في أحدث تصريح حول ذلك بالقول: ليس من مصلحة أحد تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، وليذهب أبعد من ذلك في تخوفه من الحجيج السياسي تجاه دمشق، بزعمه أن «الجنود الأميركيين يعملون بشكل قانوني في سورية لحماية مصالح الأمن القومي»، دون أن يوضح أي قانون يجيز لبلاده احتلال أراضي دولة أخرى؟! وليخيط العدو الصهيوني بذات «المسلة»، ويكثف من عدوانه على الأراضي السورية، ليقينه والأميركي أن تلك الاعتداءات يمكن أن تفرمل أو تلغي عمليات التقارب من دمشق.

ولارتباط الاحتلال بالإرهاب، فإن الصورة الرابعة كما سابقتها رسمها الحراك في الصورتين الأولى والثانية، حيث بدأ متزعم تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي أبو محمد الجولاني بتلمس رأسه، على وقع خطوات التقارب بين أنقرة ودمشق، وإمكانية تفريط الأولى به للوصول إلى أبواب دمشق، وإصرار الأخيرة على ضرورة القضاء على جميع أنواع الإرهاب على أراضيها، الأمر الذي أكدته مصادر أن الجولاني قال خلال اجتماع مع متزعمي تنظيمه قبل شهر إن على تنظيمه التمدد خلال شهرين نحو المنطقتين اللتين تحتلهما تركيا في عفرين ومنطقة الباب وجرابلس بريف حلب، في حال طلب منه مغادرة إدلب وأرياف غرب حلب وشمال حماة وشمال اللاذقية.

استشهاد مدنيين اثنين بعدوان إسرائيلي على محيط دمشق

الخارجية: الاحتلال يحاول تصدير أزماته الداخلية ورعاته يدفعون المنطقة نحو التصعيد

من تصدي الدفاعات الجوية السورية للعدوان الإسرائيلي على محيط دمشق أمس (أ ف ب)

حذرت سورية العدو الإسرائيلي ورعاته من مخاطر سياساته العدوانية التي تدفع المنطقة نحو تصعيد شامل، وذلك بعد سلسلة من الاعتداءات نفذها الاحتلال على الأراضي السورية خلال الأيام الماضية وأسفرت عن استشهاد وإصابة عدد من المدنيين والعسكريين وكان آخرها عدوان فجر أمس.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان حسب وكالة «سانا»: شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى الأيام الأربعة الماضية اعتداءات طالت مناطق في دمشق ومحيطها وحمص وريفها، أدت إلى استشهاد مدنيين وإصابة عدد آخر وإلى أضرار مادية.

وتابعت الوزارة: إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي لا تنطلق فقط خلف مظلة الحصانة والدعم اللا محدود من قبل حُماتها، وإنما تسير على خطا رعاتها في واشنطن وعواصم غربية أخرى في تصدير الأزمات والهروب من المشكلات الداخلية إلى الاعتداءات والجرائم الخارجية في تكريس لنهج ينتهك بشكل فاضح القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ويهدف إلى تكريس قوانين القوة وشريعة الغاب بدلاً من قوة القانون والقيم الإنسانية.

وأكدت وزارة الخارجية أن سورية تحذر إسرائيل ورعاتها مرة أخرى من مخاطر هذه السياسات العدوانية التي تدفع المنطقة نحو تصعيد شامل ومرحلة جديدة من غياب الأمن وعدم الاستقرار.

وفجر أمس، استشهد مدنيان ووقعت أضرار مادية جراء عدوان إسرائيلي استهدف نقاطاً في محيط دمشق.

وقال مصدر عسكري في تصريح وفق «سانا» إنه «في تمام الساعة الثانية عشرة و١٥ دقيقة من فجر (أمس) نفذ العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً برشقات من الصواريخ من جهة الجولان السوري المحتل مستهدفاً بعض النقاط في محيط دمشق والمنطقة الجنوبية، وقد تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها».

وأضاف إن العدوان أدى إلى استشهاد مدنيين اثنين ووقوع بعض الخسائر المادية.

وفجر السبت الماضي، أصيب خمسة عسكريين بجروح جراء عدوان إسرائيلي بالصواريخ استهدف بعض النقاط في حمص وريفها ونفذه العدو الإسرائيلي من اتجاه شمال شرق بيروت.

وقبل ذلك، أصيب عسكريان يوم الخميس الماضي ووقعت أضرار مادية جراء عدوان إسرائيلي استهدف بالصواريخ نقاطاً في محيط مدينة دمشق.

وكالات

«الدفاع» الإيرانية: ملزمون بمساعدة سورية في مجال الدفاع الجوي

جددت إيران موقفها المبدئي الداعم لسورية في مواجهة ما تتعرض له من تحديات أفرزتها الحرب التي تشن عليها منذ أكثر من ١٢ عاما، مؤكداً على مواصلة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء عن مساعد الشؤون الدولية بوزارة الدفاع الإيرانية العميد حمزة قلندري قوله أمس: إننا نعتبر أنفسنا ملزمين في مساعدة الدول الصديقة مثل سورية في مجال تمكين الدفاع الجوي ومواجهة الأهداف الجوية».

وتحدث قلندري للصحفيين على هامش اليوم العالمي لإزالة الألغام عن تعاون إيران مع سورية في مجال تمكين الدفاع الجوي لهذا البلد، وقال، إن النقطة التي ينبغي ألا تغفل هي أنه في السابق، كانت سورية بلداً أعزل في مواجهة الضربات الجوية للكيان الصهيوني، ولكن في الوقت الراهن، يتم صد قدر كبير من الضربات الجوية من الحكومة السورية، وإننا نعتبر أنفسنا ملزمون في مساعدة الدول الصديقة مثل سورية في مجال تمكين الدفاع الجوي ومواجهة الأهداف الجوية.

وأوضح قلندري أنه، بعد رفع العقوبات في تشرين الأول ٢٠٢٠، توجهت العديد من الدول لاستخدام الأسلحة الإيرانية.

وأضاف، بعد استخدام الأسلحة الإيرانية، شهدت الدول الأجنبية نمواً مذهلاً في التكنولوجيا الإيرانية الأمر الذي جعلها تتساءل كيف وصلت دولة تخضع للعقوبات منذ سنوات إلى هذا المستوى من التقدم بحيث أصبحت أسلحتها في مصاف التكنولوجيا العالمية.

وتابع، لقد ساعدنا العديد من الدول المجاورة والصديقة ليس فقط من حيث المعدات والأسلحة، ولكن أيضاً في مجال تكنولوجيا تصنيع الأسلحة الدفاعية. من جهة أخرى شهدنا مشاركة وزارة الدفاع في المعارض الدولية والاستقبال الواسع للمنتجات الدفاعية الإيرانية من الدول الأخرى.

وكالات

اجتماع في مسقط ضم سفراء سورية وإيران والسعودية والعراق استضافته سفارة العراق

في ظل الانفتاح العربي على دمشق، بحث سفراء سورية وإيران والعراق والسعودية لدى سلطنة عمان، الفرص الكبيرة التي تنتظر دول المنطقة في ضوء السلام الإقليمي.

وذكرت السفارة العراقية في مسقط على صفحتها أمس، أن سفير جمهورية العراق لدى السلطنة قيس سعد العامري استضاف كلاً من سفير الجمهورية العربية السورية إدريس ميا، وسفير المملكة العربية السعودية عبد الله العنزي وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي نجفي.

وتم خلال اللقاء بحسب السفارة، تبادل وجهات النظر حول الفرص الكبيرة التي تنتظر دول المنطقة في ضوء السلام الإقليمي الذي ما كان أن يتحقق لولا جهود جميع الأطراف بما فيها جهود الدول الداعمة للسلم والأمن الإقليمي وفي مقدمتها جمهورية العراق وسلطنة عمان الشقيقة.

السفير العامري من جهته أعرب في تصريح نقله موقع «أثير» الإلكتروني العماني أمس، عن سروره باستضافة نظرائه، وقال: إن «هذا ما كان ليتحقق لولا جهود الدولة التي اجتمعوا على أرضها اليوم سلطنة عمان الشقيقة، وجهود دار السلام، بغداد، التي كانت حريصة طوال فترة الاضطراب على تسهيل الحوار بين الأشقاء والأصدقاء في المنطقة».

وأول من أمس، قال رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني في حديث تلفزيوني نقلت وكالة «واع» العراقي، «لا بد من عودة سورية إلى الجامعة العربية، فقد عانت الكثير ولا بد من استخدام لغة الحوار».

وكالات